

وقف أمام رسالة رئيس الجمهورية الموجهة إلى مجلس الشورى و ناقش عدداً من التقارير.. مجلس الوزراء:

# المجلس سيكون عوناً صادقاً ومسانداً في إنجاح المهمة الوطنية العظيمة

صنعاء / سيا:



مجلس الوزراء في اجتماعه أمس

وقف مجلس الوزراء في اجتماعه أمس أمام الرسالة التاريخية الهامة الموجهة من فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية إلى رئيس مجلس الشورى المتضمنة تحديداً الآلية المؤسسية الأنسب والاجدر برعاية واحتضان وإدارة الحوار الوطني الجاد والمسئول الذي وجهه فخامته بإجرائه.

وسجل المجلس تقديره واعتزازه العالين بهذه الخطوة المباركة والمنسجمة مع ما تمثله الظروف الراهنة .. مؤكداً على الأهمية التاريخية الكبيرة التي تتصف بها هذه الدعوة الوطنية الخيرة الحريصة على استثمار الوقت وعلى تجنيد كل الطاقات الفكرية والسياسية والاجتماعية في بوتقة الحوار الوطني المسئول .. مشيراً إلى أن اختيار هذه المؤسسة الدستورية الشورية التي تمثل بوتقة لتفاعل الحوار بمشاركة الأحزاب والقيادات السياسية والاجتماعية والشخصيات الوطنية البارزة في المجتمع ومنظماته المدنية تجسيد للحرص على الوصول إلى أفضل النتائج التي سوف تثمرها مناقشة كافة الشؤون والشجون والقضايا الوطنية التي تهم الوطن كله وتشغل بال المواطنين تحت سقف مجلس الشورى الذي يضم خيرة الشخصيات والكفاءات الوطنية في اليمن.

## الحوار العقلاني الصادق مفتاح النجاح والتقدم نحو صنع الإنجازات النوعية

## التأكيد على أهمية تغليب المصلحة الوطنية والتفاعل الخلاق مع دعوة الحوار

أكد المجلس أهمية التفاعل الخلاق لمختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني مع هذه العملية الحوارية الوطنية التاريخية وتغليب المصلحة الوطنية العليا على المصالح الصغيرة الضيقة، معبراً عن ثقته بأن هذا النهج الذي يعتمد على تجسيد مبدأ المشاركة الواسعة عبر الحوار العقلاني الصادق والواضح والمسئول هو مفتاح النجاح والتقدم نحو صنع إنجازات نوعية جديدة في عمق الحركة الوطنية الوجدانية والميسرة للعقلانية لشعب الحكمة والإيمان وقيادته السياسية العليا المقننة التي حفل تاريخها الوطني بالعديد من تلك الإنجازات التاريخية المتميزة.

وتناقش مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور تقرير وزير شؤون المغتربين بشأن أهمية إجراء المسح الشامل للمغتربين اليمنيين لتوفير بيانات اقتصادية واجتماعية وديمقراطية مترابطة تلبي احتياجات المستخدمين وتساعد في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة وتقييم أثارها وعلى وجه الخصوص معرفة الأعداد الحقيقية للمغتربين مع المعلومات والبيانات النوعية المتعلقة بهم وبشؤونهم بما في ذلك أوضاعهم الاجتماعية والقانونية والمشكلات الناجمة عن اغترابهم ومتطلبات رعايتهم في الداخل فضلاً عن توفير أسس وشروط إدماجهم في خطط وبرامج التنمية في الوطن وإيجاد قاعدة معلومات شاملة عن المغتربين تمكن الوزارة من وضع

ممارسات الصيد غير القانوني في مياه البلدين فضلاً عن التعاون في مجال التدريب والتأهيل من خلال توفير احتياجات التدريب للجانب الصومالي في المعهد التقني البحري في عدن.

وأحال المجلس مشروع لألحة ضبط جودة منتجات الأحياء المائية وتنظيم تصديرها المقدم من وزير الثروة السمكية إلى لجنة مشتركة من الصناعة والتجارة والثروة السمكية والمالية لمراجعة المشروع الرامي إلى تحسين وضبط جودة منتجات الأحياء المائية بما يواكب متطلبات الأسواق المحلية والدولية وتنظيم صادرات منتجات الأحياء المائية وتنميتها وزيادتها واستيفاء العائدات والرسوم المستحقة للدولة، فضلاً عن تشجيع وتنظيم الاستثمار في مجال صيد واستغلال الأحياء المائية وتنظيمها بما يعزز دور القطاع السمكي التعاوني والخاص والمخطط ومساهمته في زيادة الدخل القومي ودعم الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الاستثمارات الساحلية للمنشآت السمكية الخدمية والتصنيعية ورفع مستوى خدمات الانتاج لاغراض التصدير والتسويق المحلي طبقاً للمواصفات القياسية المعتمدة.

وأطلع المجلس على تقرير وزير الصحة العامة والسكان حول حمى الضنك في محافظة تعز، موضحاً بهذا الخصوص أن عدد الحالات المصابة المؤكدة مخبرياً 914 حالة تماثلت كلها للشفاء ما عدا سبع حالات مسجلة خلال الأسبوعين الماضيين ما زالت تحت العلاج، مؤكداً أنه لم تسجل أي وفيات مؤكدة بسبب هذا النوع من الحمى باستثناء حالة اشتباه واحدة لم تثبت مخبرياً وذلك بناء على المعلومات الواردة من الفرص الوبائي المرفوعة من مكتب الصحة العامة والسكان بالمحافظة.

ولفت التقرير إلى جهود التصدد الوبائي والحشري وحملات مكافحة البعوض الناقل للمرض والتي تم من خلالها رش حوالي 10 آلاف منزل

وأكد المجلس أهمية التفاعل الخلاق لمختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني مع هذه العملية الحوارية الوطنية التاريخية وتغليب المصلحة الوطنية العليا على المصالح الصغيرة الضيقة، معبراً عن ثقته بأن هذا النهج الذي يعتمد على تجسيد مبدأ المشاركة الواسعة عبر الحوار العقلاني الصادق والواضح والمسئول هو مفتاح النجاح والتقدم نحو صنع إنجازات نوعية جديدة في عمق الحركة الوطنية الوجدانية والميسرة للعقلانية لشعب الحكمة والإيمان وقيادته السياسية العليا المقننة التي حفل تاريخها الوطني بالعديد من تلك الإنجازات التاريخية المتميزة.

وتناقش مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور تقرير وزير شؤون المغتربين بشأن أهمية إجراء المسح الشامل للمغتربين اليمنيين لتوفير بيانات اقتصادية واجتماعية وديمقراطية مترابطة تلبي احتياجات المستخدمين وتساعد في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة وتقييم أثارها وعلى وجه الخصوص معرفة الأعداد الحقيقية للمغتربين مع المعلومات والبيانات النوعية المتعلقة بهم وبشؤونهم بما في ذلك أوضاعهم الاجتماعية والقانونية والمشكلات الناجمة عن اغترابهم ومتطلبات رعايتهم في الداخل فضلاً عن توفير أسس وشروط إدماجهم في خطط وبرامج التنمية في الوطن وإيجاد قاعدة معلومات شاملة عن المغتربين تمكن الوزارة من وضع

وزير الإعلام الناطق الرسمي للحكومة في مؤتمره الأسبوعي :

## اليمن سيشهد حدثاً عظيماً بانطلاق الحوار الوطني الشامل هناك ضمانات كبيرة ليصل الحوار إلى نتائجه المنشودة



وزير الإعلام الناطق الرسمي للحكومة في مؤتمره الأسبوعي

### الحوار لن يلغي اتفاق فبراير بين الأحزاب

صنعاء / سيا:

أكد الناطق الرسمي باسم الحكومة وزير الإعلام حسن أحمد اللوزي أهمية دعوة فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لإجراء حوار وطني بين كافة الفعاليات السياسية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني للخروج برؤى توافقية إزاء مختلف القضايا الوطنية على الساحة تحت قبة مجلس الشورى.

## إتهامنا محدد بأن هناك مرجعيات وجهات في إيران ما زالت تتدخل في شؤون اليمن

وقال الناطق الرسمي في مؤتمره الصحفي الأسبوعي أمس بصنعاء "إن هذا الحوار الوطني الشامل والذي كان اختياراً قيادياً موفقاً لرعاية وتبني الحوار".

ولفت إلى "إن إدارة الحوار الوطني الذي دعا إليه فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية واليّه سببت فيها مجلس الشورى المشكل من نخبة متميزة من أبناء الوطن القادرين على إدارة حوار وطني مطلوب في هذه المرحلة في ضوء الرسالة الموجهة

ما ينشده من نتائج".

ونفى الوزير اللوزي أن يكون هذا الحوار إلغاء لاتفاق فبراير الموقع بين الأحزاب الممثلة في البرلمان، والذي أفضى إلى تأجيل الانتخابات النيابية.

وقال: "إن اتفاق فبراير مهم لأنه إنجاز يتصل بصيانة الشرعية الدستورية، من أجل معالجة القضايا الدستورية والمتعلقة بالانتخابات".

وحول تأجيل المؤتمر العام الخامس والحكومات أوضاع الناطق الرسمي: "إن الحكومة رأت تأجيل المؤتمر الخامس إلى حين استكمال الحوار الوطني

خاصة في جانباً كبيراً من المشاركين، في المؤتمر سيكونون مشاركين في الحوار".

وفيما يتعلق بالتهمة الموجهة إلى إيران بدعم عصابات الإرهاب والتطرف وبمحافظة صعدة أشار وزير الإعلام إلى أن: "الحكومة تتحرى بدقة فيما يتعلق بأي اتهام يوجه إلى الحكومة الإيرانية".

وحدد موقف اليمن بالقول: "إتهامنا واضح وصريح بأن هناك مرجعيات وجهات ما زالت تتدخل في شؤون اليمن وتعتبرها متورطة في إشعال هذه الفتنة".

ناغياً أن يكون وفد حركة

ذكرة أنه تم توضيح اختصاصات وزارة الإعلام لوفد المنظمة الزائر وتعريفهم بالصورة مختلفة وفيها إنصاف وقبول لدى الرأي العام اذا تضمن التقرير تلك التوضيحات، لأننا نؤمن بأن كل الإجراءات التي تمت من قبل الجهات المختصة كانت تعتمد على الالتزام بالقانون".

وشدد على أن "الديمقراطية في اليمن حقيقة وإن إيمان الشعب اليمني بالوحدة قوي وراسخ.. مجدداً التذكير بأن دول العالم دائماً ما يؤكدون وقوفهم مع الشعب اليمني ووحدة وجهته ومجابهة التحديات التي تواجه اليمن".